أ بوحسون العربي	علامات الانحطاط الاقتصادي و الاجتماعي في المجتمع المغربي خلال القرن 14 عند ابن خلدون - تحليل مشكلات الفائض الاقتصادي -	كلية الآداب والعلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية قسم الفلسفة - جامعة تلمسان -

الملخص:
نتطرق في هذا العرض إلى شرح ظاهرة اقتصادية تناولها ابن خلدون في عصره إلى جانب العصبية و القبلية , و هي ظاهرة الترف التي تحدث في المجتمع بسبب الفائض الاقتصادي , حيث اعتبرها من أهم العوامل التي أدت إلى انحطاط المجتمع المغربي خلال القرن الرابع عشر. وبالرغم من أن ابن خلدون يؤكد على أهمية النشاط الاقتصادي في تحضر المجتمع و انتقاله من مرحلة البداوة إلى مرحلة التحضر, إلا أنه ينظر إلى موضوع الثروة المادية و خاصة الفائض منها كعامل مهدد لسقوط الدولة وقد يتحول هذا الفائض من ثراء ونمو إلى دماروخراب و خاصة إذا لم يحسن التعامل معه .
وبهذا نجد ابن خلدون يصف لنا ثلاثة أوجه تؤدي إلى تقهقر الدولة تتمثل أولا في الانفراد بالملك , وثانيا في كثرة الترف وثالثا في الركون إلى الراحة عندما يحصل هذا الفائض الاقتصادي في المجتمع

تمهيد :

تعد أزمة الفائض الاقتصادي من أخطر الأزمات التي كانت تهدد كيان المجتمعات والأمم منذ العصور القديمة إلى اليوم, ونظرا للمشاكل التي تحدثها في المجتمع كاتساع الفوارق الطبقية , البطالة , التضخم , الفقر, فقد اكتشفت المجتمعات قديمها و حديثها طرقا تقليدية و حديثة , عقلانية (اقتصادية) و غير عقلانية (انثروبولوجية) للتخلص من الفائض تفاديا للكوارث الاجتماعية و الاقتصادية.

نحاول من خلال هذا العرض أن نعرض الأسباب التي أدت إلى انحطاط الدولة في القرن الرابع عشر في فكر ابن خلدون, حيث استعرض لنا بعض المواقف التي أدت إلى تكوين الفائض في بداية حياة الدولة انطلاقا من مرحلة البداوة التي يتمسك فيها الفرد

بالعمل و السعي لزيادة الإنتاج خاصة في الفلاحة, ثم يصور لنا الصنائع و الحرف التي يقوم بها الناس في المدينة, حيث يصبح زيادة النشـاط الصناعي و التجاري علامة على التحضر, هذا من جهة .

و من جهة أخرى يصف لنا المواقف التي تصدرعن الدولة و بعض الفئات الطفيلية التي تتميز بالروح الاحتكارية, و الاستغلالية للجهود و تستطيع أن تسيطر على الفائض الاقتصادي دون مسـؤولية أو تخطيط. و هكذا في الطـور الأخير من حياتها(أي الدولة) تنغمس في الاستهلاك و الترف , فالتبذير و سوء التصرف, إلى أن تفقد قوتها تماما ثم تنهار من جميع الجوانب.

- آراء ابن خلدون حول الاقتصاد والدولة:

تناول ابن خلدون في الباب الخامس من مقدمته «المعاش» الذي يعتبر محصلة تفكيره الاقتصادي ,حيث تطرق من خلاله إلى المظاهر الاقتصادية الأكثر تأثيرا على الواقع الاجتماعي و السياسي للمجتمع المغربي آنذاك.

وكتب أيضا في الاقتصاد السـياسي, وبهذا يكون قد سبق كبار المفكرين الاقتصاديين الذين جاءوا من بعده بحوالي خمسة قرون ويزيد, أمثال آدم سميت وريكـاردوودي مونكريتيان الكاتب الفرنسي الذي كتب في هـذا الموضوع من خلال كتابه: **Traité d'économie politique** سنة **1615** .

ولعل ابن خلدون يعتبر أول من أدرك العلاقة و التلازم بين الساسة و الاقتصاد, ومهد الطريق لعلماء الاقتصاد المحدثين, الطبيعيين و الكلاسـيكيين و الكلاسـيكيين الجدد لوضع نظريات مرجعية في علم الاقتصاد. و قد اعتبر الاقتصاد شيء أسـاسي لتطوير الحياة السياسية و الاجتماعية المتمثلة في شؤون الدولة كالضرائب و الأعمال و الخدمات العامة. وكان يرى أن العمران البشري يرتكز على دعامتين أساسيتين:

- دعامة اجتماعية سياسية تكمن في القوة.

- دعامة اقتصادية تكمن في إنتاج البشر.

وقد نظر إلى الدعامة الثانية كأساس لتكوين الكيان الاجتماعي والاقتصادي، بينما اعتبر العصبية أساس تكوين الدولة، بحيث أن عوامل الازدهار والانحطاط مرتبطة بقوة هذه الأخيرة.

فالدولة على حد قوله تمر في حياتها بمراحل تطورية إلى أن تتلاشى عند بلوغ مرحلة من الترف المفرط. يحدث هذا الترف بسبب غياب نظرة علمية حول تفسير الفائض وتوجيهه، أو التخلص منه بطرق علمية وعقلانية. فقد أشار إلى ما يحدث في المجتمع عندما تحصل أزمة فائض الإنتاج، وبهذا فهو يعتبر أيضا من المفكرين الأوائل الذين اهتموا بهذه الظاهرة.

لقد اهتم علماء الاقتصاد الكلاسيكيين بتفسير الفائض، حتى اختلفوا فيما بينهم حول موضوع دراسته، فقد كان ريكاردو يهتم بموضوع الثروة بكل جوانبه، من أسباب حصولها إلى كيفية توزيعها، بينما كان مالتوس يكتفي بأسباب حصول الثروة فقط. ويتضح ذلك من رسالة ريكاردو إلى مالتوس في تشرين الأول سنة 1820، قال فيها «إن الاقتصاد السياسي هو، فيما تعتقد تحقيق حول طبيعة الثروة وأسبابها، أما أنا فاعتقد أن واجبه أن يكون تحقيقا حول توزيع إنتاج الصناعة بين الطبقات التي تسهم في تكوينه، فلا يمكننا أن نزج كمية الثروات المنتجة إلى أي قانون، ولكن يمكننا أن نحدد قانونا مرضيا يتعلق بتوزيعها. وأنني أزداد اقتناعا يوما بعد يوم بأن الدراسة الأولى مخيبة للأمل، عديمة الجدوى، وأن الثانية موضوع العلم »(1).

بينما تصور جون بابتيست ساي حالة التوازن الدائم عندما وقع كل من حوله في الخطأ بفضل قانونه « كل عرض يخلق طلبه الخاص»(2)، بحيث أصبحوا لا يؤمنون بوقوع الأزمات، لأن حسب قانونه هذا، أي فائض سوف يصرف بطريقة تلقائية أي أن كل بائع في نظره هو بالضرورة مشتري. ولكن عندما حدثت الأزمة الاقتصادية العالمية سنة

1929 أطاحت بأفكارهم, حيث ظهر الاقتصادي الإنجليزي ج.م.كينز بأفكار مخالفة لتصوراتهم و انطلق في تحليله من أن «الأزمات و البطالة سببها الإفراط في الادخار على حساب الاستثمار نتيجة لجوء منتجي المواد الاستهلاكية إلى بيع منتوجاتهم بأسعار منخفضة جدا أحيانا أقل من كلفها لنقص الطلب عليها»(3).

لقد أشار ابن خلدون إلى هذا من وجهة أخرى و هي تعمد تسلط المدينة على البادية , حيث كان يرى أن المدينة هي سوق للمبادلات الكبرى , فالمنتوج الزراعي أو الرعوي من حبوب و خضر و لحوم يعاني أنواعا متعددة من الابخاس, بينما المواد الصناعية مقدرة تقديرا اقتصاديا يفوق طاقة أهالي البادية.(4)

و في تطرقه لعوامل الانحطاط و التقهقر الذي يصيب الدولة في مرحلة معينة, كالمجاعة والأمراض ينفي أن تكون للعوامل الطبيعية دخلا فيها, وإنما يرجع ذلك كله إلى ضعف تنظيم الجهاز الإداري , و تزايد نفقاتها (أي الدولة).

- العمل مصدر الثروة :

يعتبر العمل البشري في نظر ابن خلدون المنتج الرئيسي للخيرات و الثروة كما جاء في قوله:« فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب و متمول»(5).

إن هذه القيمة التي يمجدها ابن خلدون يربطها بعدة قيم يجب أن تكون ملازمة للعمل, بحيث يرى أن العمل لا يرقى إلى قيمته الحقيقية إلا بربطه بالفكر (أي ربط العمل اليدوي بالفكر), ولكي يؤدي رسالته الحضارية لابد أن يتم في إطار تعاون محكم بقوانين تنظمها الدولة من أجل الحفاظ على مصلحة المجتمع(6).

ولعل أهم عناصر الانحطاط التي شهدها العمران آنذاك تبدأ من العزوف عن العمل وعدم مواصلته عندما تحصل الثروة , و أيضا نكران نتائجه على تطور الحضارة الإنسانية, و الانتقال من عصر البداوة إلى المدنية .فهو يرى أن ثمرة العمل الإنساني تكمن في ذلك الفائض الاقتصادي الذي لو أحسن استغلاله وتنميته باستمرار و عقلانية لتغير وجه

العمران البشري في أسرع وقت ممكن. إلا انه يحاول أن يصف البلد العربي بأنه أكثر تأثرا بحالة الفائض وما ينجر عنه من ترف، من البلدان والحضارات الأخرى، وذلك لضعف البناء وعدم التعود على مثل هذه الأحوال، بل أن معظم هذه البلدان عاشت أحوال كثيرة من القحط والشظف، ولهذا عندما تجد نفسها أمام وضع اقتصادي ثري تنغمس فيه بالإسراف والتبذير والراحة، وتغفل عن تنمية هذا الفائض وتوجيهه إلى ضروريات حضارية وبالتالي يصل بها الأمر إلى الدمار والخراب.

يستعرض لنا ابن خلدون في مقدمته مؤشرات أساسية تدل على علامات الانحطاط التي تصيب الدولة. وتشير هذه المؤشرات إلى عنصر مهم في الفكر الاقتصادي الحالي، قد سبق له أن نظر فيه منذ أكثر من ستة قرون، ويتمثل في أهمية الفائض الاقتصادي في حياة الأمم، فقد يكون إما ثراء ونموا، وإما دمارا وخرابا. حيث شرح لنا طبيعة الأزمة التي أصابت التشكيلة الاجتماعية المغربية خلال القرن الرابع عشر بسبب هذا الفائض. ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي :

-1 استئثار طبقة معينة بالفائض الاقتصادي:

عالج ابن خلدون هذه النقطة في الفصل الثالث من الباب الخامس، حيث رأى أن هناك طبقة اجتماعية تستحوذ على الفائض الذي أنتجته الطبقات الأخرى وتستأثر به، واعتبر الدولة هي الطرف الكبير في هذا الاستئثار، حيث قال: « أعلم أن السلطان لابد له من اتخاذ الخدمة في سائر أبواب الإمارة والملك الذي هو بسبيله، من الجندي والشرطي والكاتب، ويستكفي في كل باب بمن يعلم غناءه فيه، ويتكفل بأرزاقهم من بيت ماله. وهكذا كله مندرج في الإمارة ومعاشها إذ كلهم يسحب عليهم حكم الإمارة، والملك الأعظم هو ينبوع جداولهم»(7). فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على غياب عدالة التوزيع وتجسيد مظاهر الحرمان لدى طبقة، بينما تنعم طبقة أخرى بكل الشروط الأساسية للحياة.

- المتطفلون على الفائض:

يحـدد في هذا الجانب الفئات الاجتماعية المتطفلة كالقضاة, والمداحين ودوي الجاه الذين يستأثرون بثمار عمل الطبقات الاجتماعية الأخرى.

« ثم أن الجاه متوزع في الناس ومترتب فيهم طبقة بعد طبقة, ينتهي في العلو إلى الملوك الذين ليس فوقهم يد عالية, وفي الأسـفل إلى من لا يملك ضرا ولا نفعا بين أبناء جنسه, وبين ذلك طبقات متعددة»(8).

وفي هذا الجانب يقسـم ابن خلدون المعاش إلى نوعين ,طبيعي وغير طبيعي, بحيث يعتبر النوع الثاني هو الإمارة, فقد ذكر المحققون من أهـل الأدب والحكمة كالحريـري وغيره وقالوا:» المعاش إمارة وتجارة وفلاحة وصناعة»(9). وبما أن الدولة تعتبر إقطاعية, فهي أول الطفيليات الاقتصادية, وكل المهن التي تنسب إلى هذه الإقطاعية, وهذه الطفيليات لا تنتج شيئا وتستهلك كثيرا(10).

يرى ابن خلدون أن الفائض الذي ينتج في الزراعة من طرف الفلاح يستهلك من طرف الدولـة والفئات الطفيلية, هو عاجز عن أن يكـون قاعدة منتجة للفائض لأن الدولة تمتصها بالضرائب من جهة, و أن الزراعة تنتج أساسيات العيش فقط (الضروري).

بينما تعتبر الحرف والصنائع في نظره قاعدة أساسـية للتقدم, بحيث نجد منها ما يعمل على تلبية الحاجات الحيوية لأعضـاء المجتمع, ومنها مـا يعمل على تطوير المجتمع في المجالين الثقافي والترفيهي . وسـواء تعلق الأمر بالفلاحة أو الصنائع فان ابن خلدون يعتبر العمل المنتج هو أسـاس تحضر المجتمع . وهو ضروري للحصول على الفائض الاقتصادي الذي يسمح بالانتقال من مرحلة إلى أخرى ويقصد بذلك الانتقال من البداوة إلى المدنية.

-3 عدم الاستمرارية في إنتاج الرفاهية وتطويرها (الاكتفاء بالموجود حتى نفاذه):

في الفصل الثاني عشر من الباب الثالث« في أن من طبيعة الملك الدعة والسكون» يصور لنا أن الأمة تكون غايتها المطالبة بحصول الملك, فإذا ما حقق أفرادها هذه الغاية

عزفوا عن العمل واقصروا عن المتاعب وركنوا إلى الراحة والسكون, وقاموا باستهلاك الثروة المجمعة في بناء القصور والحدائق والاستمتاع بالمطاعم والملابس وأحوال الدنيا. ويبدولنا من خلال هذا الكلام أن مسؤولية التقهقر والانحطاط تقع على الحضر كما وصفها ابن خلدون, والواقع أن المسؤولية مشتركة بين البدو والحضر. فالبدوي يعتبر الملك غنيمة لمن يقتدر عليها, وليس وظيفة اجتماعية وحضارية تتطلب قوانين ومبادئ وحظا من التفكير والثقافة أو على الأقل تقاليد في الحكم ليتمكن صاحبه من تغيير صورة المجتمع(11). فالبدوي يعتمد على قوته وتسلطه, في حين أن الحضري يميل إلى الانحلال والتفسح والترف دون عمل ولا جهد يجدد به ما تم إنفاقه واستهلاكه. فهذا الإنسان البدوي عند انتقاله بالقوة إلى سلطة الحكم قد يصير هو الآخر متفسحا. فالقمة تعيش في ترف وبذخ ثم تخلفها قمة أخرى, إذا ما انهارت الأولى. بينما تظل القاعدة راكدة تتفرج لا تنفعل بما يجري في رأسها من اضطراب(12).

إن هذا التشتت بين الأعلى والأسفل يؤدي حتما إلى التباعد والصراع والأحقاد لأن من هو في القمة يعمل على احتكار الرفاهية, ومن هو في الأسفل يتلذذ حين تنهار الرفاهية الاجتماعية لأنه محروم منها, وهكذا يكون التعاون على الانحطاط الاقتصادي والاجتماعي من كلا الطرفين اللذين دخلا في صراع أنساهما ضرورة تجديد الثروة بالعمل المستمر وبالعدالة في توزيعها على أفراد الأمة.

-4 تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبلوغ مرحلة الترف والإسراف:

في الفصل الثالث عشر من الباب الثالث» في أنه إذا استحكمت طبيعة الملك في الانفراد بالمجد وحصول الترف والدعة أقبلت الدولة على الهرم» نلاحظ أن صور الانحطاط تعددت عند بلوغ الدولة مرحلة من الثروة, إذ أن هذه الأخيرة ستزول بوجود الصفات والممارسات التي تلجأ إليها عند هذا الوضع. حيث يمكن ملاحظة ثلاثة أوجه لذلك.

أ/ الوجه الأول للانحطاط:

إن الانفراد بالملك وعدم الاشـتراك فيه بين أهل البلاد عامة يؤدي إلى التقهقر, لأن ذلك من علامات عدم التعاون, والاستئثار بالأموالـــ والاسـتعباد وهذا الانفراد يكرس ظاهرة الاتكال في الجيل الثاني الذي يعتمد فيـــ معيشته على الدولة ويصبح يعتقـد أن هذه الأخيرة مطالبة بتقديم الحمايـة والمعونة له دون بذل أي جهد, وهذه علامـة من علامات الانهيار.فهذه الحالة المتمثلة فيـــ الانفراد بالملك تـؤدي إلى خلق ظاهرة التفاوت وعدم المساواة بين الأفراد والطبقات, وبالتالي تحصل الملكية الفردية ويحصل الغنى الفاحش, فإذا ما اسـتحوذت طائفـة من أفراد المجتمع على جزء كبير من الثروات والدخول ولجأت إلى تكديس الفائضـــ من هذا الدخل , فإنها ستحرم غالبية أفراد المجتمع من الاسـتفادة منه, ومنـــ هنا يصبح هذا التفاوت في الدخول والثروات يعمل على اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. لأن هذا الجزء الذي تكتنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه يؤديـــ في الأجـل الطويل إلى ضعف قـدرة الجهاز الإنتاجي وزيادة تعطيل العمال بسبب تجميد رأس المال وعدم استثماره.(13)

ب/ الوجه الثاني للانحطاط:

يكمن في كثرة الترف والإسراف فيـــ النفقات, حيث يرافقـــ هذا الترف زيادة مطالب المأجورين مما يتطلب أموالا كثيرة تفوقـــ ميزانية الدولـة , وعندئذ تلجأ إلى مصادر لتلبية الرواتب وأهمها زيادة المكوســـ (الضرائب) على السـلع في الأسـواق و الخدمات والمهن , حيث أن هذه الجبايات ـــ التي تحصل عليها الدولة لم تسـتثمرها في المشـاريع الاقتصادية والعمرانية إلا نادرا, وهذا ما يفسر عدم التفكير فيـــ توجيه الفائض .

وتدخل في مشاركة أفراد المجتمع في الأعمال وبالتالي ستضايقهم بكثرة أموالها وقوتها مما يدفعهم إلى مغادرة الأسواق بطريقة غير مباشرة (عند انخفاض أرباحهم).وكأن

الدولة تدخل بصفة المحتكر للمال ـــ وتستخدم هذا الاحتكار للتحكم في الأسعار والأسواق.

وهكذا يفسد الوضع الاقتصادي بتدخل الدولة ومزاحمتها للنشاط فيعم الكساد والبطالة.

وبسبب حصول هذا الوضع كان ابن خلدون يطالب بإبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي، وبذلك فهو يعتبر من مؤيدي الاقتصاد الحر والدعوة إليه قبل دعوة آدم سميث، وغيره من رواد المدرسة الكلاسيكية.

ج/ الوجه الثالث للانحطاط:

إن الركون إلى الراحة وتجنب المتاعب في العمل ـــ كان يشكل سببا قويا في انحطاط الدولة، ويحصل هذا بخاصة عندما ينشغلون في الاستهلاك، بحيث تصبح فيهم عادة يربى عليها الأجيال الصاعدة، وينسون أن الملك حصل في عهد البداوة التي اشتد فيها البأس والفقر، فكان الفرد خشنا في حياته أي أنه يبذل قصارى جهده للحصول على قوته، ويستمر في ذلك لتحقيق الحماية والمدافعة عن نفسه من كل شر.

- مشكلة الفائض الاقتصادي :

يعتبر الفائض مفهوما مركزيا عند ابن خلدون , وعلى أساسه يجري التميز بين الحضارة البدوية والحضارة المدنية , حيث أن وجود هذا الفائض يساعد على نمو التبادل بين المدن أما غيابه فيدل على مدى الصعوبات التي تواجهها الجماعة في إشباع حاجاتها الآنية من وسائل المعيشة(14).

لكن ابن خلدون يعتبر أيضا أن أحد العوامل الأساسية في الانحطاط هو استئثار طبقة معينة بهذا الفائض. ويعني حبس النمو الاقتصادي وعدم استثمار الثروة التي زادت عن الاستهلاك الضروري . بحيث تتم عملية حبس النمو عن طريق احتكار الفائض بيد طبقات معينة(كالأجانب وكبار الملاك والرأسماليين) وتتصرف فيه بأساليب سيئة كأن يتم بـ:

- تحويل الأموال إلى الخارج لتزويد ودائعهم بالبنوك الأجنبية
- اكتناز الأموال في شكل أموال سائلة, أو شراء الذهب والمعادن النفيسة

وبالتالي منعها من التداول

- تجميد الفائض بإنفاقه على شراء الأراضي والعقارات الجامدة
- استعمالها في المضاربة غير المنتجة
- توجيه الأموال إلى الاستهلاكات الزائدة(التبذير)(15).

ولما كان الفائض ذا أهمية كبيرة في تطور الأنظمة الاجتماعية فقد أعتبر السبب الرئيسي في تخلف النظام الاجتماعي عن النظام الاقتصادي ,حيث أن التفاوت بين النظامين بدأ عندما أصبح الإنتاج يوجه إلى السوق بدلا من إشباع الحاجة والإكثار فيه, وقد حصل التفاوت الكبير عندما أصبح فائض الإنتاج يمثل استثمارا جديدا لتحقيق فائض أكبر.

- مفهوم الفائض:

يعتبر ابن خلدون الفائض بمثابة المعيار الكمي لقياس درجة الحضارة التي بلغها المجتمع , بحيث يحدد مفهومه بما يلي»كل ما يزيد عن الاستهلاك الضروري»16).

وهناك من درس هذا المفهوم وحدد تعريفه بعدة تفسيرات اقتصادية فمثلا «بول براون» عرفه بثلاثة مستويات أهمها:

-المستوى الأول: « المستوى الاقتصادي الحقيقي»

وهو الزائد في الإنتاج الحقيقي عن الاستهلاك الحقيقي

-المستوى الثاني: « الفائض الاقتصادي الممكن»

وهو الفارق بين الإنتاج الممكن التوصل إليه والإنتاج الضروري

-المستوى الثالث: «الفائض الاقتصادي المخطط»

وهو الفارق بين الإنتاج الأمثل للمجتمع بفضل استعمال أحسن الوسائل, وقدر من الاستهلاك يعتبر أمثل كذلك(17).

يضع هذا التعريف حدا للغموض الذي أثير حول تقارب مفهوم الفائض بمفهوم الادخار لدى البعض, فالأول هو أوسع بينما يدل الثاني على استهلاك الحاضر والمستقبل. وإذا كان الفائض يعبر عن المتبقي عن الاستهلاك في نظر ابن خلدون, فإنه يعتبر مصدرا ضارا ينخر الاقتصاد عن طريق منع تكوين رؤوس الأموال(أي عدم استثمارها). وهذا ما جعل البعض يصف الفائض بأنه «ثمرة التوسع أو النموfruit de l' expansion)» 18)

- صناعة الغناء عوض الاستثمار:

ونظرا لعدم اهتمام الدولة وأفرادها بسياسة واضحة تجاه كيفية تسيير الفائض , فإن الناس يغرقون في الملذات عند بلوغ مرحلة معينة من التطور المادي , حيث يقول ابن خلدون أن المجتمع يتحول نحو صناعة الغناء وهي علامة من علامات الجمود والتقهقر» فاعلم أنه يحدث في العمران , إذا توفر وتجاوز حد الضروري إلى الحاجي, ثم إلى الكمالي, وتفننوا فيه فتحدث هذه الصناعة (صناعة الغناء), لأنه لا يستدعيها إلا من فرغ من جميع

حاجاته الضرورية والمهمة من المعاش و المنزل وغيره, فلا يطلبها إلا الفارغون عن سائر أحوالهم تفننا في مطالب الملذوذات»(19)

ويضيف قائلا : وهذه الصناعة آخرها ما يحصل في العمران لأنها كمالية في غير وظيفة من الوظائف, إلا وظيفة الفراغ و الفرح , وهي أيضا أول ما ينقطع من العمران عند اختلاله وتراجعه»(20).

- التناقضات التي تحدث بسبب الانهيار:

أولا: يرى ابن خلدون أن الدولة تعيش تناقضا اقتصاديا كبيرا في مرحلتها الأخيرة, بحيث يحدث التلاعب بالفائض في الطور الأخير من عمرها, فأهل العصبية يضيعون عصبيتهم بسبب ترفهم , والسلطان قد يصرف أموالا باهضة على عصبية كاذبة(21).

ثانيا: أما الوجه الثاني من التناقض يرجع إلى طبيعة العلاقة بين الشعب و الدولة. بحيث تقوم هذه الأخيرة بجمع الأموال بواسطة الجباية, وتستهلك استهلاكا غير منتجا, وبسبب تفشي الترف يتزايد الاستهلاك وتكثر الجبايات ولم يعد للأمة طمعا في الإنتاج الاقتصادي , حيث تتقهقر الحياة العامة ومكونها من العمال وحتى الطفيليين. هذان العاملان مؤشران كبيران يؤديان إلى تقهقر الدولة مهما كان مستواها المادي , لأن التناقضات الاجتماعية و السياسية غالبا ما تنتج عن سوء التسيير الاقتصادي مما يؤدي في كثير من الحالات إلى نشوب حروب داخلية تقضي على كل كيانات الأمة.

خاتمة

في الواقع يعتبر الفائض سلاح قوي في يد الدولة, فإن استغلته بحكمة وعقلانية كان لها ثراء ونموا , وإن احتكرته للاستهلاك والترف انقلب عليها حتى الإطاحة بها. فالثروة الجامدة , وغير الموجهة و المستثمرة هي أخطر من الفقر ووظيفتها هي تحطيم

المجتمع , حيث يقول كارلـــ: «أن هناك علامات معينة في الحياة العصرية تؤدي مباشـرة إلى الانحلال ...ونحن إذا كنا قادرين على تحمل الطغيان و الحروب فإننا عاجزون عن الكفاح بنجاح ضد التعاسة و الرخاء ...إن الفقر المدقع يضعف الشعب , وكذلك الثراء...ونحن اليوم أبعد ما نكون عن حل مشكلة الكسل الذي خلقه الرخاء والبطالة»(22).

فالثروة غير المتحكم فيها , تعد من بين المشاكل الخطيرة التي تهدد الكيان الاجتماعي والاقتصادي لأي مجتمع , كما أن سـوء توزيعها يجعلها أخطر, وما الصراعات التي نشاهدها اليوم في عالمنا المعاصر إلا نتيجة لغياب عدالة توزيع الرخاء على البشرية. فقد صار الفقر و الرخاء وجهان لمشكلة واحدة , فمن ابتلي بـالأول ظل يصارع البؤس و الجوع و ما ينتج عنهما من أمراض و آفـات وأمية, ومن حقق الثاني و احتكره و استعبد به الآخرون انقلب ضده في أشـكال من الانحلال والطغيان و الفساد, فأفقدته معاني الحضارة الصحيحة , التي ينبغي أن تنبني على الفكر المدبر لخدمة البشرية جمعاء.

الهوامش

1/ كينز, النظرية العامة في الاقتصاد, موفم للنشر 1991,ص,35.

2/ رمـزي زكي , هل انتهى عصر التوظف الكامل مجلة العربي العدد 424,مارس1994 ص92

3/ محمد بشـير علية , القاموس الاقتصادي , ط1 المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, 1985 ص343

4/ عبد المجيد مزيان, النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون, المؤسسة الوطنية للكتاب , ديوان المطبوعات الجامعية,1988 , ص282

5/ المقدمة , ص680

6/ عبد الله شـريط, الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون, الشركة الوطنية للنشر و التوزيع,1975, ص 446

7/المقدمة, مرجع سابق ,ص684

8/ نفسه, ص695

9/ نفسه, ص683

10/ عبد المجيد مزيان, مرجع سابق, ص170

11/ عبد الله شريط مرجع سابق, ص 291

12/ نفسه ص292

13/كامل بكري وأحمد منذور ,علم الاقتصاد, الدار الجامعية , بيروت,1989 ص614

14/ محمد لخضر بن حسين, دراستان في الفكر الاقتصادي عند عبد الرحمن بن خلدون في المقدمة, الأديب – الشهاب, ص35

15/ فتح الله لعلو, الاقتصاد السـياسي ج1: مدخل للدراسات الاقتصادية ,ط2, دار النشر المغربية, ص 386

16/ محمد لخضر بن حسين, مرجع سابق , ص24

17/ فتح الله لعلو, مرجع سابق ,ص376

18/ محمد بشير علية , مرجع سابق,ص304

19/ المقدمة , مرجع سابق ,ص763

20/نفسه, ص763

21/ عبد المجيد مزيان , مرجع سابق , ص289

22/ عبد الله شريط, مرجع سابق .ص364.